Sudan Defenders
Sudan Human Rights Defenders Coalition

بحـث عن أوضــاع المدافعين السودانيين عن حقوق الإنسان بعد حرب 15 ابريل 2023.

Human Rights House | Plot 1853 | John Kiyingi Road
Nsambya | P.O. Box 70356 | Kampala | Uganda

Email: info@sudandefenders.org
Web: www.sudanddefenders.org
The publication is available online in PDF format at
www.sudandefenders.org/reports/

تقرير أعده تحالف المدافعين/ت عن حقوق الانسان في السودان، وأجرى المقابلات كل من آدم موسى إسحق، ومحي الدين إسماعيل، وبدور زكريا، وعلوية حمدي، وسلوى حسن، ورابحة إسماعيل، ومحمد نيكروما، ومحمد موسى.
تمت مراجعة التقرير من قبل هيئة تحرير خارجية تضم التجاني الحاج، أبو هريرة عبد الرحمن، عباس التجاني، شوقي يعقوب، شمس الدين ضوالبيت، فيصل الباقر، نون كشكوش. المصحح: فيصل الباقر.

يجب أن يُنسب هذا التقرير إلى تحالف المدافعين/ت عن حقوق الانسان في السودان. يتم توزيع هذا التقرير مجانًا. يحق لك مشاركة العمل ونسخه وتوزيعه ونقله وفقًا للشروط التالية:

الإسناد: يجب أن تنسب العمل بالطريقة التي حددها المؤلف أو المرخص، ولكن ليس بطريقة توحي بتأييده لك أو لاستخدامك للعمل.

لا يجوز لك استخدام هذا العمل لأغراض تجارية

الاشتقاق: لا يجوز لك تغيير هذا العمل أو تحويله أو البناء عليه.

المحتويات

عن تحالف المدافعين/ت عن حقوق الانسان في السودان 5

1. ملخص تنفيذي: 6

1 – 1 نظرة عامة وأهمية البحث: 6
1 – 2 المنهجية: 6
1 – 3 نطاق البحث: 6
1 – 4 ملخص لنتائج الدراسة: 6

2. مقدمة: 7

3. الهدف العام للبحث: 8

3 – 1 الأهداف المحددة: 8

4. منهجية البحث: 9

4 – 1 مُراجعة التقارير السابقة: 9
4 – 2 المسح الميداني والأدوات: 9
4 – 3 استراتيجية أخذ العينات: 9
4 – 4 نطاق الدراسة: 10
4 – 5 التحليل وإعداد التقارير: 10

5. المُشكلات والتحدّيات التي واجهت البحث: 10

6. أوضاع المدافعين/ات في السودان ودول الجوار: 10

6–1 خلفية عامة: 10
6–2 السودان: 12
6-2-1 التحديات الرئيسية التي تواجه المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان: 12
6–3 جمهورية جنوب السودان: 13
6–4 إثيوبيا: 13
6–5 كينيا: 14
6–6 أوغندا: 14

6–7 مصر: 15
6–8 تشاد: 16

7. النتائج: 17

8. التوصيات: 17

8–1 توصيات عامة: 17
8–2 توصيات محددة: 18

9. خاتمة: 18

10. قائمة المراجع: 19

عن تحالف المدافعين/ت عن حقوق الانسان في السودان

تحالف المدافعين/ات عن حقوق السودان، عبارة عن تحالف يضم مجموعات وأفراد من المدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان، والذين يكرسون جهودهم/ن لتعزيز حماية المدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان، في جميع أنحاء السودان. تأسست الشبكة في يونيو 2022، وتضم 28 فرداً ومنظمة، أيدت (إعلان كمبالا). يرمُز تحالف المدافعين – السودان، إلى أصوات المدافعين/ات الذين قد لا يكونون جزءاً من الشبكة، ولكن، يمكنهم/ن المساهمة في جهودها. ويهدف التحالف إلى ضمان المساءلة القانونية من خلال الدفاع عن الضحايا في الإجراءات القضائية، مع تحدي إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، وهو أمر شائع في مشهد يتّسم بالرقابة والقمع.

1. ملخص تنفيذي :

1 – 1 نظرة عامة وأهمية البحث :

هذا البحث هو تحليل لأوضاع المدافعين/ات السودانيين/ات لحقوق الإنسان، أُجري لصالح التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان. درس البحث وضع المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان، بعد أزمة حرب 15 أبريل 2023، مُسلِّطاً الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في السودان، كما عكس قصصهم المؤلمة، وما تعرضوا/ن له من قِبل طرفي الحرب المستمرة في السودان. كما عكست الدراسة قصصاً رواها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان، حول أنماط الانتهاكات الناشئة حديثاً، مثل الاحتجاز غير القانوني، والقصف المدفعي، والغارات الجوية، على مساكن المدنيين، واستخدام الأسلحة المحظورة، ودفن الناس أحياء، والقتل، والترهيب، والتعذيب.

ومع ذلك، كان الهدف العام من البحث هو فحص وضع المدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان خلال الحرب المستمرة، داخل البلاد، ولأولئك الذين يجدون طريقهم/ن للفرار إلى البلدان المجاورة، وهي إثيوبيا، مصر، جمهورية جنوب السودان، تشاد، كينيا، وأوغندا.

1 – 2 المنهجية:

اعتمدت الدراسة تقنية البحث النوعي، حيث استخدمت مقابلات الأشخاص المؤثّرين/ات، ومناقشة مجموعات التركيز، كأدوات لإجراء مقابلات مع مجموعات مختارة من المدافعين/ات السودانيين/ات الهاربين/ات إلى البلدان المجاورة. تضمّنت المنهجية مراجعة تقارير سابقة، حيث تم جمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في السودان، من مصادر مختلفة، مثل المنظمات غير الحكومية، ومصادر إعلامية مفتوحة موثوقة. تمّ إجراء المسح الميداني في 6 بلدان بمساحة عينة إجمالية من 50 مستجيباً/ة، تمّ اختيارهم/ن عشوائياً، من مجتمعات المدافعين/ات السودانيين/ات في 6 بلدان في المنفى، بالإضافة إلى السودان.

1 – 3 نطاق البحث:

غطّى البحث مجتمعات المدافعين/ات السودانيين/ات في البلدان التالية: تشاد، إثيوبيا، مصر، كينيا، جمهورية جنوب السودان، وأوغندا.

1 - 4 ملخص لنتائج الدراسة:

1. كشفت حرب 15 أبريل/نيسان في السودان، عن أنماط من الانتهاكات ضد المدنيين/ات، ونشطاء وناشطات حقوق الإنسان، مُخالفة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. شملت هذه الأنماط الغارات الجوية المكثفة، والقصف، والقتل الجماعي، والخطف مقابل الحصول على فدية، والعنف الجنسي والتعذيب.
2. دفعت المصاعب التي يواجهها المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان العديد منهم/ن إلى مغادرة البلاد، وقد وجد بعض المدافعين/ات الدعم والحماية، من قِبل العديد من منظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة (فرونت لاين ديفندرز) ومنظمة (ديفند ديفندرز)، و(فريدوم هاوس)، و(منظمة العفو الدولية)، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من المدافعين/ات داخل البلاد، لأسباب مُختلفة، ومن المحتمل أن يقع هؤلاء المدافعون/ات ضحايا لطرفي النزاع المسلح.
3. حالة المدافعين/ات في بلدان المنفى، يمكن وصفها، بأنها مُعقّدة، وتختلف من دولة لأُخرى.

4. بشكل عام، فإن وضع المدافعين/ات في المنفى حرج للغاية، خاصة بالنسبة لأولئك المدافعين/ات الذين يعيشون في تشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان. ويعود ذلك بصورة عامّة إلى الوضع الأمني المتوتّر، والسياسات الصارمة للغاية، التي تُحِد من النشاط في مجال حقوق الإنسان، في تلك البلدان.
5. ونتيجة للضغوط والظروف المعيشية التي يمر بها المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، تعرّض الكثير منهم/ن لتدهور الوضع النفسي.

أخيراً، اقترح البحث مجموعة من التوصيات، والتي نشير إليها بإيجاز في: الحاجة الملحّة للحماية، والمناصرة، لمساعدة المدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان، وبناء قدراتهم/ن وإمكانياتهم/ن على الصمود مرة أخرى، وتقديم الدعم النفسي لهم/ن، حتى يواصلوا أدوارهم/ن في الدفاع عن حقوق الإنسان في السودان.

2. مقدمة:

دخلت حرب 15 أبريل 2023، المستمرة في السودان – الآن – عامها الثاني. وقد بات واضحاً أن هذه الحرب، هي في الأساس، نتيجة للصراع الثنائي بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع. شهدت هذه الحرب المدمرة مقتل حوالي 150 ألف شخص، حتى كتابة هذا التقرير (ويعتبر هذا الرقم متحفظاً). ونزح 10.2 مليون مدني داخليّاً، ولجأ أكثر من 2 مليون مدني إلى بعض الدول المجاورة، مثل تشاد وإثيوبيا وجنوب السودان، ومصر، وليبيا وأوغندا.

مُنذ اندلا ع الحرب، انتشر القتال على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. وحسب المصادر، فإن أجزاء كبيرة من العاصمة الخرطوم، دُمِّرت بنيتها التحتية، ومدناً أخرى، حُوصِرت أو دُمِّرت. وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ما يحدث بقوله: "كِلا طرفي النزاع مذنبين، بارتكاب جرائم حرب. قوات الدعم السريع، متهمة بارتكاب فظائع ضد المدنيين/ات، بما في ذلك القتل والاغتصاب والنهب، في حين أفادت التقارير أنّ طائرات القوات المسلحة السودانية، قصفت أهدافاً مدنية، وبنية تحتية حيوية. ".راديو دبنقا (2023/12/07)[1] .

حتى قبل الصراع الحالي، كان السودان أيضاً موطناً لأكثر من 1 مليون لاجئ، ويُعتبر ثاني أعلى بلد يحتضن أعدداً كبيرة من اللاجئين/ات في أفريقيا. إلى جانب تأثير تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي، قدّر برنامج الأغذية العالمي أن الحرب الأهلية تركت نصف البلاد – حوالي 25 مليون شخص – في حاجةٍ إلى مساعدات إنسانية، مما خلق "أكبر أزمة جوع في العالم (توبين، ج. 109/06 (2024)[2].

[1] دبنقا (2023/12/07). "وزير الأمن الأمريكي بلينكن: القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مذنبين بارتكاب جرائم حرب "مروعة" في السودان".

[2] توبين ، جي ، (2024/09/06). "الحرب الأهلية في السودان: هل هناك طريق للسلام". مكتبة مجلس اللوردات. برلمان المملكة المتحدة.

إلى جانب ما أفرزته الحرب الحالية، والحروب السابقة، فإنّ السودان من البلدان التي لديها سِجلٍّ حافلٍ في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع السلمي (IHRDA، 23 أكتوبر 2004)[3]. على خلفية ذلك، فإنّ أوضاع المدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان، تُواجه أخطاراً وتحديّات كبيرة، وغالباً ما يتعرّض الكثير/ات منهم/ن للترهيب، والمضايقة، والعنف، والعنف الجنسي، بسبب مناصرتهم/ن، ورصدهم/ن وتوثيقهم/ن لانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، أدّت الحرب المستمرة، إلى زيادة هذه البيئة العدائية، ونتيجة لذلك، خرجت أعداداً كبيرة من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان من السودان، طلباً للّجوء، والحماية، في البلدان المجاورة، حيث الوضع أفضل، وآمن، إلى حدٍّ ما، ويُسمح لهم/ن بممارسة أنشطتهم/ن رسميّاً، مع إمكانية تسجيل منظماتهم/ن. في بلدان أُخرى، مثل إثيوبيا وتشاد، ومصر، تختلف أوضاعهم/ن، حيث يُواجه المدافعين/ات مخاوف أمنية كبيرة، وتحدِّيات أُخرى، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف مُخيّمات اللاجئين، إلى جانب الافتقار إلى الحماية القانونية، والمراقبة المستمرّة من الأجهزة الأمنية، وتنتهي هذه التحدِّيات بطريقة أو بأُخرى، بأشكال مختلفة من المضايقة والترهيب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود الماليّة تجعلهم/ن أكثر هشاشة، وعُرضة للاستغلال، والصعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية. تتطلب معالجة هذه القضايا، إستراتيجيات شاملة، تشمل الحماية والدعم القانوني، والمناصرة، وتعزيز قدرات المدافعين/ات، على الصمود، والاستمرارية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية، والصحة النفسيّة.

إنّ تحالف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان، هو أحد المنظمات التي تعمل بشكل أساسي في مجال حقوق الإنسان، وبسبب الحرب، وجد التحالف نفسه داخل السودان، يعمل في مجالات المساعدة الطارئة، كاستجابة للوضع الصعب، الناجم عن الحرب المستمرة. تجدر الإشارة، إلى أنّ الحرب، خلقت بيئة أمنيّة، وسياسية، معقدة للغاية، حيث يواجه أعضاء التحالف، تحدّيات كبيرة، تجعلهم/ن يناضلون باستمرار، من أجل حماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، بشكل عام، كجزء من إستراتيجيته في حِماية الحُريّات، وحقوق الإنسان الأساسية. من ناحية أخرى، فإن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية، وتأمين التكاليف التشغيلية، يحِد بدرجة كبيرة، من قدرة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، على مواصلة دورهم/ن الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم هذه البيئة الضاغطة، بسبب التهديدات الشخصية، المرتبطة بأعمالهم/ن في الدفاع عن حقوق الإنسان. لذلك، فإن تسليط الضُوء على جهود المدافعين/ات السودانيين/ات في مجال المناصرة، هو حاجة ملحة للتضامن والدعم، من قبل مختلف منظمات حقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم.

3. الهدف العام للبحث:

الهدف العام من البحث، هو "التحقيق في الوضع الحالي للمدافعين/ات السودانيين/ات عن حقوق الإنسان، خلال الحرب المستمرة، لتقييم التحدِّيات التي يواجهونها، وأنواع الانتهاكات التي يتعرضون لها". ومع ذلك، فإن فرضيّة البحث هي، أن المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وفي ظل حالة الحرب الراهنة في السودان، ظلوا/ظللن عُرضةً للانتهاكات المختلفة، مما أدّى إلى فقدان بعضهم/ن لحياتهم/ن، والاختفاء دون أيّ أثر، ولا يزال البعض يعاني/ن في مناطق النزاع، بينما أُجبر الباقون على الفرار خارج البلاد.

3 – 1 الأهداف المحددة:

1. تضخيم وتوصيل أصوات المدافعين/ات السودانيين/ات لحقوق الإنسان.
2. تسليط الضُوء على التحدِّيات والمشاكل، التي يواجهها المدافعين/ات في الداخل والخارج.

[3] IHRDA (23 أكتوبر 2024). "بيان IHRDA حول حالة حقوق الإنسان في السودان".

3. إطلاع المجتمع الإقليمي، والدولي، على المخاطِر التي تواجه المدافعين/ات عن حقوق الإنسان.
4. توفير البيانات والمعلومات الحقيقية، عن أوضاعهم/ن بهدف المناصرة.
5. الكشف عن أنواع وأنماط الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعين/ات خلال الحرب.
6. استكشاف الفرص الممكنة المتاحة.

4. منهجية البحث:

4 – 1 مُراجعة التقارير السابقة:

شملت المراجعة، إجراء مقابلات، وتقارير، وبيانات، تمّ الحصول عليها من مقابلات مباشرة، ومصادر مختلفة، ومن تقارير منظمات حقوق الإنسان، و"المصادر المفتوحة" لوسائل الإعلام ذات المصداقية.

4 – 2 المسح الميداني والأدوات:

استخدم البحث أداتين بحثيتين، مقابلات مع الأشخاص المؤثرين/ات، ومُناقشة المجموعة المركّزة، بالإضافة إلى ملاحظات، وشهادات، من ضحايا مختارين/ات من المدافعين/ات السودانيين/ات. تمّ تطوير استبيان للمقابلات الشخصية، وتوزيعه على المشاركين/ات المستهدفين/ات.

4 – 3 استراتيجية أخذ العينات:

تم اختيار 50 فرداً من المدافعين/ات في 6 من دول الجوار، وشمل بعض أعضاء التحالف. انظر الجدول أدناه.

الدولة	مقابلات	جلسات	الفصل بين الذكور والإناث	
			ذكر	أنثى
جنوب السودان	13	0	9	4
مصر	3	0	2	1
كينيا	11	2	6	5
إثيوبيا	6	2	4	2
أوغندا	12	0	6	6
تشاد	5	0	4	1
مجموع	**50**	**4**	**31**	**19**

4 – 4 نطاق الدراسة:

غطّت هذه الدراسة المجتمعات التي ينتشِر فيها المدافعين/ات بشكل أساسي، ويُوجد الكثير/ات منهم/ن في معسكرات اللاجئين، والمدن الكُبرى في أكثر من 6 دول وهي:

1. تشاد، حيث غطّت مخيمات (أدري) و(ابتنجي) و(علاش) و(مادجي).
2. مصر.
3. أوغندا، حيث غطت مخيم كيرياندونغو للاجئين ومدينة كمبالا.
4. كينيا.
5. إثيوبيا.
6. جمهورية جنوب السودان، حيث غطت مخيم (ودويل) في (أويل) ومخيم (قوروم) في جوبا.

الإطار الزمني لهذا البحث من 21 مايو إلى 15 يوليو 2024.

4 – 5 التحليل وإعداد التقارير:

اتبعت الدراسة تحليلاً مواضيعياً لـ 50 عينة، بغرض استكشاف أنماط الانتهاكات ضد المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والتحقُّق من افتراضات البحث.

5. المشكلات والتحدّيات التي واجهت البحث:

واجه البحث إشكاليات وتحديات مختلفة تمثّلت في:

1. الوضع الأمني في السودان وبلدان أخرى، مما حدّ من إمكانية الوصول، وإجراء المقابلات مع المدافعين/ات، والحصول على المعلومات أيضاً.
2. شكل انقطاع الاتصال، وصعوبة التواصل، والأوضاع الأمنية تحدّياً كبيراً، خاصة مع المدافعين/ات الذين ما زالوا في مناطق النزاع داخل السودان.
3. محدودية موارد التحالف.
4. إحجام بعض المدافعات عن المشاركة لأسباب أمنية، وبسبب ما مررن به، في حرب 15 أبريل، وعدم توفُّر المدافعات في بعض المناطق.

6. أوضاع المدافعين/ات في السودان ودول الجوار:

6-1 خلفية عامة:

بعد اندلا ع حرب 15 أبريل في السودان، نزح العديد من سكان السودان، داخلياً، أو لجأوا إلى بلدان مجاورة، ومنهم/ن المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. وفي ذلك، فإن معاناتهم/ن تختلف من بلد إلى آخر. ملاحظة عامة، لا يزال العديد/ات من المدافعين/ت يعيشون / يعشن تحت مخاطر أمنيّة عالية داخل السودان، بينما لجأ بعضهم/ن كأُسر، أو أفراد، إلى دول الجوار، بحثاً عن الحماية. لم تكن الحياة في المنفى كما هو متوقع، لكثير منهم/ن، وكان على معظمهم/ن المرور بالعديد من الصعوبات، والتحدِّيات، حيث بدأت حياتهم/ن بمواجهة معاناة الظروف الصعبة، كلاجئين/ات، لتنتهي بمواجهة انتهاكات خطيرة. ومع ذلك، لم تكن التحديات المعيشية بالنسبة للكثيرين منهم/ن هي التحدِّي الدائم الوحيد، بل إنّ التهديدات المباشرة، تتمثّل في الاحتجاز، والسرقة، والهجمات

التي تشنها الجماعات الخارجة عن القانون، في بعض تلك البلدان، وهي الأكثر خطورة. وفقا لذلك، فإن الحاجة إلى الحماية أصبحت مُلحّة.

شكل (1) نسبة الذُكور والإناث في عينات المقابلات:

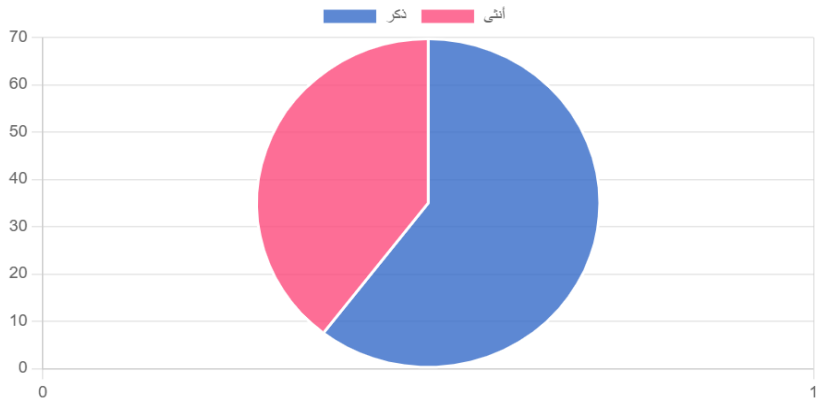

شكل (2): يبين تواريخ وصول المدافعين/ات إلى الدول المجاورة

يوضح الشكل أدناه تواريخ مغادرة المدافعين/ات للسودان. والجدير بالذكر أنّ معظمهم/ن غادروا/ غادرن في أوقات مُتقاربة، في ظل ظروفٍ قاسيةٍ ومعقّدةٍ للغاية.

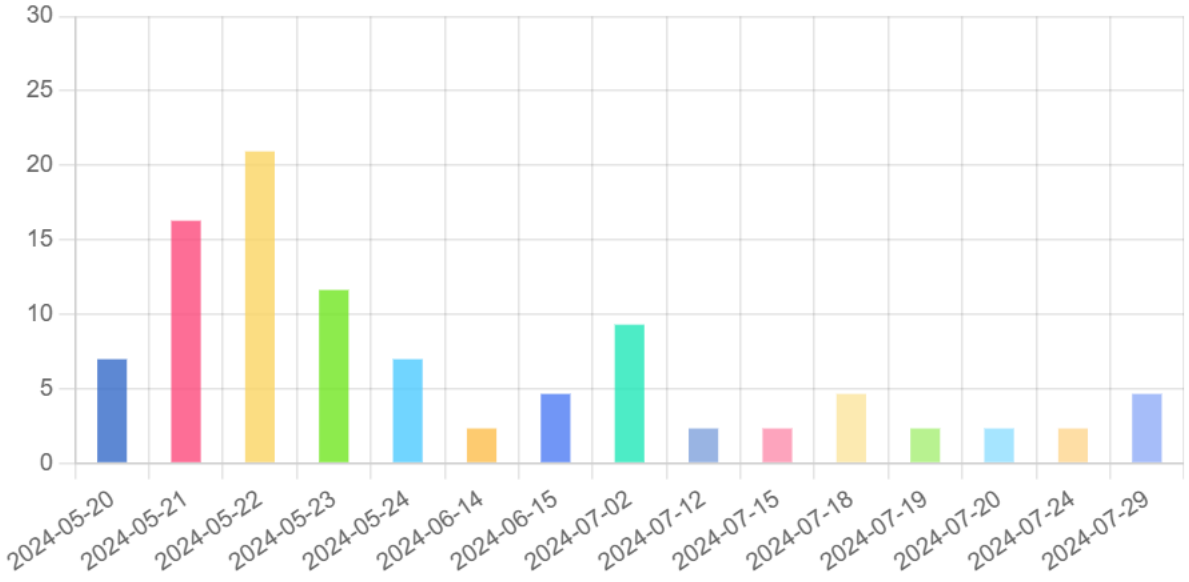

عدد المدافعين/ات الذي غادروا إلى الدول المجاورة في العام 2023 م

6-2 السودان:

إلى جانب السِجل الحافل للسودان، في ملف انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الوضع خلال الحرب المستمرة، يُعتبر أكثر سوءاً. خلقت هذه الحرب ظُروفاً أمنيةً في غاية الصعوبة والتعقيد، ضد المدافعين/ات، حيث أصبح الاستهداف الممنهج ضد المدافعين/ات عادةً يوميّة، وللأسف، أصبحت حياة المدافعين/ات بلا قيمة. على الرغم من الجدل حول مساحة الحرية الضيقة نسبياً، والمتاحة، في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والمتحالفين معهما، تظل الحقيقة الواضحة، أن هذا الفضاء غير ملائم بأيّ حالٍ من الأحوال. فالمدافعين/ات يتعرضون للتهديد الشديد، والاعتقال، والاختفاء، والتعذيب، والتصفية الجسدية، والمحاكمات غير العادلة. وفي مثل هذه الظروف، فإنّ أنشطة رصد حقوق الإنسان، تصبح غير مقبولة بشدة، بواسطة كلا الجانبين. وفي نهاية المطاف، فإنّ ما يحدُث هو في الواقع، قتلٌ للناس داخل منازلهم، أو أثناء بحثهم اليائس عن الطعام والضروريات الأخرى، قُتل وجُرح آخرون وأُخريات أثناء فرارهم/ن من العنف، إلى أماكن يبحثون فيها عن الأمان. في معظم الحالات، كان من الصعب تحديد الجانب الذي أطلق النار الذي قتل وجرح المدنيين)منظمة العفو الدولية، 2023[4].(في مناطق أخرى مثل النيل الأزرق، وجبال النوبة، لا تزال الأوضاع كما هي، وعلى الرغم من المساحة المحدودة للحرية، والحركة العامة، لا يزال العمل في مجال حقوق الإنسان، يُعاني من التضييق من قِبل السلطات المحلية. في مثل هذه الظروف، لا تستطيع مراكز حقوق الإنسان، أداء واجباتها في المناطق التي يسيطر عليها أطراف النزاع، لأنها مُعرضة للمخاطر.

6-2-1 التحديات الرئيسية التي تواجه المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان:

1. تُواجه منظمات المجتمع المدني، والمدافعين/ات في مناطق النزاع، بشكل عام، انتهاكات مثل الضرب والتعذيب والاعتقالات، وغالباً ما يرتكبها أفراد عسكريون من الجانبين.
2. بسبب عدم توافر الحماية، ومحدودية الموارد، فإن المدافعين/ات يواجهون حالةً خطيرةً من الهشاشة والضعف.
3. تعرّض المدافعين/ات بشدة، لأنواع مختلفة من الفظائع، بما في ذلك، القتل، والعنف، والعنف الجنسي، وقيود الحركة، والاحتجاز، وما إلى ذلك.
4. تدهوُر فُرص الحصول على الحماية، بشكل كبير، بمرور الوقت، خاصةً، بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا في المناطق الخاضعة لسيطرة الطرفين المتنازعين.
5. المدافعات، أكثر عُرضة لسوء المعاملة، وبالتالي، فإن أوضاعهن في غاية الهشاشة.

يُمكن تسجيل ملاحظة أن إنتهاكات مثل الاحتجاز والاختفاء والتصفية الجسدية تظل ممارسة شائعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجانبين. بالإضافة إلى الضغط على المدافعين/ات وبقائهم/ن دون دعم. أجبرت هذه الأوضاع معظمهم/ن إلى الخروج من السودان، أو العمل في الخفاء، تاركين/ات وراءهم/ن أسرهم/ن دون أي سند. وفي هذا الطريق فقدوا ممتلكاتهم/ن ومعداتهم/ن، إمّا بسبب المصادرة، أو السرقة، أو التدمير. في مقابلة مع الفنان والذي كان في الوقت نفسه مدافعاً عن حقوق الإنسان، في السودان قال:

[4] أمنستي إنرناشيونال ، (2023). تقرير السودان.

" قبل الحرب، كان هناك العديد من المبادرات الثقافية والاجتماعية، وكان الشباب مفعمين بالأمل، للعمل في الدفاع عن حقوق الإنسان، والأنشطة الثقافية. كانت أحلام الشباب، هي بناء مجتمع صحي، حتى تتمكن الأجيال القادمة، من العيش الكريم. أعتبر مشروع "نُقّارة" الذي يعمل على إصلاح النسيج الاجتماعي، والتعريف بالجوانب الثقافية والقانونية للمجتمعات المحلية في السودان، أحد المشاريع المؤثرة بعد ثورة 19 ديسمبر 2019. لقد كانت هناك مساحة من الحُرّيات، ساهمت في زيادة الوعي بالحقوق، وسهلت على المدافعين/ات العمل بطريقة جيدة. كانت هناك حماية مؤسسية، أصبحت المخاوف تقل، حيث بدأ المدافعون/ات قبل الحرب، يشعرون بالتضامن حتى عام 2021. أجبرني التهديد بالاعتقال على الفرار إلى جنوب السودان، حيث أعيش الآن. هناك اضطهاد واضح ضد مجتمعات الفور، والمساليت، والزغاوة، في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وقد تلقّيت تهديدات. ولضمان سلامة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان ودعمهم/ن، هناك حاجة ماسّة إلى أدوات متقدمة، وتدريب، وتدخلات لوقف النزاع المستمر، ورصد الانتهاكات، والسماح لبعثات تقصّي الحقائق بالعمل بحرية. ونظرا للظروف الصعبة في المناطق المتأثرة بالنزاع، يواجه المدافعون/ات مخاطر شديدة، بما في ذلك، الاعتقال والعنف، إن إنشاء شبكات وقواعد بيانات وأنظمة دعم شاملة، أمر حيوي لبقائهم/ن وفعاليتهم/ن"

3-6 جمهورية جنوب السودان:

جمهورية جنوب السودان، بلد ظلّ يُعاني منذ فترة طويلة، من عدم الاستقرار السياسي، وصُعوبات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. هذا السياق المضطرب، لم تتوفر فيه بيئة صديقة للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان الفارين/ات إلى البلاد. وفي غالب الأحوال، كان يتم نُصح المدافعين/ات الفارين/ات من السودان، باستخدام أسماء مستعارة، كإجراء للحماية. هناك العديد من الحالات المسجلة من المقابلات، أنّه لم يُسمح لهم/ن بالمشاركة في أنشطة التدريب، أو أيّ أنشطة أخرى، تتعلق بدورهم/ن كمدافعين/ات في المنفى. لذلك، فإنّ أيّ أنشطة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، أو حتى الحوار حول السلام في السودان، يجب أن تتم بشكل سِرّي وحصري، لضمان سلامة وحماية المدافعين/ات.

ومع ذلك، كشفت المقابلات التي أجريت مع العديد من المدافعين/ات عن الانتهاكات ضدهم/ن، في مناطق مختلفة، خاصة في معسكرات اللاجئين. بشكل عام، يتعرّض مُعظم المدنيين الذين فروا من الحرب، لقمعٍ شديد، ونقص في الخدمات الاجتماعية، ويواجهون أيضاً تهديدات بالقتل، والسجن، والتعذيب، بالإضافة إلى النهب. في الواقع، تُمثل البيئة السياسية – من بين عوامل أخرى – القيود الرئيسية، أمام رصد وتوثيق هذه الانتهاكات، ولكن، بطريقة ما، تمّ الكشف عن حالاتهم/ن. باختصار، لا يزال المشهد السياسي في دولة جنوب السودان، مُقيّداً للغاية أمام المدافعين/ات، مع فُرص محدودة للمشاركة المدنية، والتي غالباً ما تمّ اقتطاعها. حسب إفادات المدافع عن حقوق الإنسان، الذي روى تجربته في جنوب السودان، حيث قال:

> "لقد تم استجوابي عُدّة مرات وواجهت صُعوبات لاحقة، في ممارسة مهنتي، بسبب المراقبة العسكرية، وانعدام الأمن. وتشمل احتياجاتي، الحماية العاجلة، والموارد، لكسب لقمة العيش، منذ أن فقدت ممتلكاتي، والدعم من منظمات حقوق الإنسان، لمراقبة الوضع وتوفير التدريب".

مثال آخر لأحد المدافعين في مخيم قوروم في دولة جنوب السودان يصف الوضع بقوله:

> "قيدت السلطات في المخيم حركة واتصالات المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، مما زاد من تعقيد جهودهم/ن لرصد وتوثيق الانتهاكات ضدهم/ن، وفي معظم الحالات، يتعرضون للمضايقة من قبل الموظفين الحكوميين، والنهب من قبل مجموعات مجهولة".

4-6 إثيوبيا:

فرّ عدد كبير من المدافعين/ات إلى إثيوبيا، من بين كثير من المدنيين الآخرين. استقروا معظمهم/ن في معسكرات لاجئين في غرب أثيوبيا، بالقرب من الحدود مع السودان. تقع هذه المخيمات في منطقة تُعاني منذ فترة طويلة من التوترات، والصراعات، بين قوميّتي

الأمهرا والـ (كيمانت) الإثيوبيتين، حيث تتزايد عمليات السطو، والاختطاف، للحصول على فدية. وقد ظلّ حصول اللاجئين/ات إلى المساعدات الإنسانية، مُقيّداً بشدة (هيومن رايتس ووتش، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 [5].). أثّرت هذه التوترات على اللاجئين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وكذلك، الهجمات والاعتداءات غير القانونية، التي تحدُث عادةً وبشكلٍ متكرر. من ناحية أخرى، قيدت السلطات الإثيوبية الأنشطة الإنسانية، حتى داخل الملاجئ، واقتصرت فرص الحماية والمساعدة على الرجال! ووصف المدافع عن حقوق الانسان، الحالة في إثيوبيا، في شهادته أدناه:

"ترك سوء استقبال اللاجئين/ات تداعيات نفسية سلبية، وكان هناك نقص في التوجيه والمعلومات، حول الوضع العام، وغياب أيّ مساعدة، مثل بناء القُدرات لدمج اللاجئين/ات مع بيئتهم/ن الجديدة. أكبر تهديد للمدافعين/ات هو تدهور الأمن بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي، وانعدام الأمن. وتعاني جميع هذه المنظمات، بسبب الحرب التي أجبرت العديد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، على اللجوء إلى البلدان المجاورة، بحثا عن الأمان لأنفسهم/ن ولأسرهم/ن. لسوء الحظ، نحن الآن في المنفى، نُعاني من ظروف اقتصادية بائسة، من حيث دخلنا. لقد فقدنا جميع ممتلكاتنا ومصادر دخلنا، والآن لدينا التزامات تجاه الدولة، وهي 100 دولار شهريا، مضافاً لذلك، مقابلة مصروفات السكن والمعيشة والعلاج. لا يُوجد كيان يُساهم في توفير هذه الاحتياجات."

6-5 كينيا:

في كينيا، قد يكون وضع المدافعين/ات أفضل. وتتعلّق التحدِّيات التي يواجهونها بمحدودية فُرص العمل، والتي تقتصر على قلّتها، على أولئك الذين وفّقوا/ن أوضاعهم/ن القانونية. نتيجة لذلك، وجد معظم المدافعين/ات أنفسهم/ن منخرطين/ات في وظائف بديلة، للبقاء على قيد الحياة، وإعالة أسرهم/ن. كما أنّ المدافعين/ات في كينيا، لا يتمتعون/ن بتغطية صِحيّة، ويواجهون مشكلة السكن، ويُعاني الكثير/ات منهم/ن، من أزمات نفسية، وقلق. هناك حاجة مُلحّة للمساعدة القانونية، وبرامج التعافي من الصدمات، وبناء قدرتهم/ن على الصمود في كينيا.

6-6 أوغندا:

أوضاع المدافعين/ات في أوغندا، تعتبر نسبيّاً أفضل، مقارنة بالبلدان الأُخرى. بشكل عام، يعيش المدافعين/ات اللاجئين/ات في أوغندا، تحت فئتين، حيث يستقر اللاجئون/ات الحضريين/ات، بشكل رئيسي في كمبالا، ومُدن أخرى، واللاجئون/ات في المعسكرات. لاجئي/ات المعسكرات يتواجدون في معسكر كيرياندينغو. فيما يتعلق بمعالجة الوضع القانوني كلاجئ/ة، تُعتبر السلطات الأوغندية، الأفضل، مُقارنة بالدول الأخرى. لذلك، لم يعاني اللاجئون/ات السودانيون/ات، والمدافعين/ات في معظم الحالات، من الحصول على وضع قانوني.

تتلخص التحديات التي تواجه المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وخاصّة أولئك الذين يُقيمون في المعسكرات، من مشاكل نقص الغذاء، ومحدودية الخدمات الطبية، حيث تبنّت وكالات الأمم المتحدة المعنية، سياسة جديدة، بتقديم الدفع النقدي، بديلاً للتوزيع المباشر، للمواد الغذائية. ومع ذلك، ثبت أن البديل النقدي غير كافٍ لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية للمدافعين/ات في معظم الحالات. أما اللاجئون/ات الحضريين/ات الذين يعيشون في كمبالا، بما في ذلك المدافعين/ات، فهم/ن من الناحية الفنية، خارج

[5] هيومن رايتس ووتش ، (10 نوفمبر 2024). "إثيوبيا: القتال والانتهاكات يعرضان اللاجئين السودانيين للخطر".

تغطية المفوضية في نواحي المصروفات، لذلك فهم يواجهون صعوبات تتعلق بمحدودية الدخل، بسبب محدودية فرص العمل. كنتيجة لذلك، يختارون الاعتماد على علاقاتهم/ن مع أسرهم/ن الممتدة، في الخارج للحفاظ على حياتهم/ن.

المخاوِف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ضدهم/ن ضئيلة، مقارنةً بالبلدان الأخرى. ومع ذلك، هناك مخاوف كبيرة، من نقل الصراع الدائر في السودان، إلى مجتمعات اللاجئين/ات السودانيين/ات في أوغندا، حيث أن هناك تواجُد لكلا الطرفين المتحاربين في السودان. وتبدأ هذه المظاهر دائماً، من أشكال تعزيز الانقسامات، بين المجتمعات المحلية، داخل معسكرات اللاجئين.

لحُسن الحظ، تمكّنت العديد من منظمات المجتمع المدني، من التسجيل في أوغندا، واستطاعت استئناف أنشطتها. قدمت هذه المنظمات المساعدة بطريقة أو بأخرى، إلى المدافعين/ات واللاجئين/ات بشكل عام، ولكن، ما تزال على نطاق محدود للغاية. كما استفادت منظمات حقوق الإنسان، في أوغندا، من التنسيق الجيّد بين المنظمات السودانية، والسلطات الأوغندية، نتيجة لذلك، أجرت منظمة الدفاع عن المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، دورة تدريبية، حول الإطار القانوني لأوغندا، كجزء من سياسة استيعاب اللاجئين/ات في المجتمعات الأوغندية. في مقابلة مع أحد المدافعين عن حقوق الانسان قال:

> "حياة المدافعين/ات في أوغندا أفضل، ولكن هناك أيضا تحدِّيات تواجههم/ن، وخاصة سبل العيش. وبشكل عام، فإن حالة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، في شرق أفريقيا، وخاصة في كمبالا، ليست محفوفة بالمخاطر، من حيث الانتهاكات، والتحدّي هو محدودية مصادر الدخل، بسبب محدودية فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، بدأت أعراض الصدمة تظهر بين العديد/ات من المدافعين/ات، الذين يحتاجون إلى دعم. أعتقد أن حياة بعض المدافعين/ات على المحك، وخاصة الشباب، لأن معظمهم/ن يمرون بظروف مالية صعبة. هذه الظروف جعلت معظمهم/ن أكثر هشاشة للتورط في أنشطة غير قانونية، والعيش في عزلة".

6-7 مصر:

يُعتبر وضع المدافعين/ات في مصر، صعب، حيث يعاني معظم اللاجئين/ات بمن فيهم المدافعون/ات عن حقوق الإنسان، من العديد من الانتهاكات، التي ارتكبتها السلطات المصرية. ووفقاً لتقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن النساء والرجال والأطفال السودانيين/ات الفارين/ات من النزاع المسلح، عبر الحدود إلى مصر، والباحثين/ات عن الأمان، يتم اعتقالهم/ن واحتجازهم/ن بشكل تعسُّفي، في ظروف يُرثى لها، وغير إنسانية، قبل تسليمهم/ن بشكل غير قانوني، إلى السودان. ووثّق التقرير بالتفصيل محنة 27 لاجئاً/ةً سودانياً/ةً اعتقلوا/ن تعسُّفياً مع نحو 260 آخرين/ات بين أكتوبر 2023، ومارس 2024، من قِبل قُوّات حرس الحُدود المصرية، التابعة لوزارة الدفاع، وكذلك الشُرطة التابعة لوزارة الداخلية. كما وثّقت كيف أعادت السُلطات قسراً، ما يقدر بنحو 800 محتجز سوداني، بين يناير ومارس 2024، حرموا جميعاً من إمكانية طلب اللُجوء، أو من الوصول إلى مُفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الطعن في قرارات الترحيل. كما أن بيئة الاحتجاز غير إنسانية، حيث يتم نقل اللاجئين/ات السودانيين/ات والنازحين/ات إلى مراكز الشرطة، أو مُعسكرات قوات الأمن المركزي، وهو مكان احتجاز غير رسمي، في منطقة الشّلال، وموقع عسكري داخل أبو سِمبل، و"إسطبل" للخيول، داخل موقع عسكري آخر، بالقرب من نجع الكرور، قبل إجبارهم/ن على ركوب الحافلات والشاحنات الصغيرة، وإعادتهم/ن إلى الحدود السودانية[6] .

[6] هيومن رايتس ووتش، (19 يونيو 2024). "مصر: يجب على السلطات وضع حد لحملة الاعتقالات الجماعية والإعادة القسرية للاجئين السودانيين"

بالإضافة إلى ذلك، تستغرق عملية تقديم طلب للحصول على وضع اللاجئين/ات في مصر، وقتاً ليس بالقصير – قد يستغرق شهوراً – وبما أن مصر، لا توجد بها معسكرات للاجئين، فإن جميع اللاجئين/ات يعتبرون تلقائياً في المناطق الحضرية. وحتى توفيق أوضاعهم/ن القانونية كلاجئين/ات، لا يوجد أي وضعية قانونية، يتم فيها التعامل معهم/ن، وبالتالي، يكونوا عرضةً لأيّ إجراء قانوني، من قِبل الحكومة المصرية، دون أي اعتبار للظروف الإنسانية التي دفعتهم/ن للهرب من جحيم الحرب. بعض المدافعين/ات متشككين/ات للغاية، بشأن سياسة الترحيل، التي اعتمدتها السلطات المصرية، قائلين/ات إنّها قد لا تكون قضية التزام بالقانون، بقدرما قد تكون نوعا من الصفقة بين السلطات المصرية، والسودانية!

بالنسبة لأولئك الذين حاولوا ترتيب أوضاعهم/ن القانونية بصورة من الصور، وبدأوا من جديد، فإن أي أنشطة، متعلّقة بحماية حقوق الإنسان، غير مقبولة من السلطات المصرية، وتعرض المدافعون/ات عن حقوق الإنسان للتسليم إلى السودان.

6-8 تشاد:

معظم اللاجئين/ات والمدافعين/ات المتواجدين/ات بتشاد، استقر بهم/ن المقام في المعسكرات، بشرق البلاد. ووفقاً لمنظمة العمل ضد الجوع، يوجد أكثر من 620,000 لاجئ/ة سوداني/ة في تشاد، في معسكرات أدري، في مقاطعة واداي[7]. وقد أدى وصول اللاجئين/ات إلى تفاقم احتياجات السكان المحليين، وخلق توتُّرات في الإقليم، حيث استقرت بعض العائلات في أراضٍ لم يعد بإمكان سكان أدري زراعتها. وفقا للمجلس النرويجي للاجئين، تم تسجيل العديد من الشهادات المروِّعة عن العنف المتعمّد والفظائع. وشهدت الأُسر التي فرّت من دارفور المجاورة، عمليات إعدام، واغتصاب، وقصف عشوائي، وحرق للمعسكرات، ومذابح في مناطقهم/ن، وتم التخلي عن العديد من الناجين/ات، والذين أجبروا على العيش في ظروف بائسة وغير كريمة، تحت خيام مؤقّتة، يفتقرون حتى إلى المساعدة الأساسية.[8]

كشفت المقابلات التي أُجريت مع المدافعين/ات الذين أجبروا على الفرار إلى تشاد، عن المأساة الإنسانية المنسية لهؤلاء اللاجئين/ات والمدافعين/ات الفارين/ات من الحرب، عن شهادات، أضافت نقاط بارزة، حول مأساتهم/ن. وحسب افادة أحد المدافعين:

"لقد شهدت جميع أنواع الانتهاكات. وفي جميع المناطق، قُتل مدنيون وجُرح كثيرون. وألقي القبض على مدنيين، وخاصة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وسُجّلت العديد من حالات الاغتصاب. تعرض المدافعون/ات في المنطقة التي كُنت أعمل فيها للقتل، والاعتقال، والتعذيب، ومنع الحركة، أو المشاركة في أي أنشطة. في تشاد، تتطلّب أيّ أنشطة مثل ورش عمل التوعية تصريحاً، حتى التنقُّل من مكانٍ إلى آخر. دور هذا التحالف مُفيد لأنّه يحمي المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ويوفر الفرص لدعمهم/ن وتعزيز قدراتهم/ن".

[7] أكشن لا فايم، (13 سبتمبر 2024). "اللاجئون في تشاد: الضحايا المنسيون لأزمة السودان".
[8] المجلس النرويجي للاجئين ، (14 فبراير 2024). "لقد تم نسيان الناجين من الحرب الوحشية في السودان".

7. النتائج:

1. بالإضافة إلى الانتهاكات والفظائع المعروفة، مثل الاعتقالات، والتعذيب، والقتل، وتقييد الحركة، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وما إلى ذلك، كشفت حرب 15 أبريل، عن نمطٍ جديدٍ من التهديدات، والانتهاكات، ضد المدنيين/ات ونشطاء وناسشطات حقوق الإنسان، خاصة داخل السودان. وشمل هذا النمط الاختطاف، للحصول على فدية، والقتل الجماعي، عن طريق القصف الجوي، والمدفعي، والإخفاء القسري.
2. دفعت المصاعب والانتهاكات التي يواجهها المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، العديد منهم/ن إلى مغادرة البلاد، ولحُسن الحظ وجدوا/ وجدن الدعم والحماية، من قِبل العديد من منظمات حقوق الإنسان، مثل (فرونت لاين ديفندرز)، و(مدافعين/ت عن حقوق الإنسان)، و(فريدوم هاوس)، و(منظمة العفو الدولية). ومع ذلك، لا يزال العديد منهم/ن داخل مناطق النزاع في السودان، لأسباب مختلفة، ومن المحتمل أن يقع هؤلاء المدافعون/ات ضحايا لكلا طرفي الصراع.
3. بشكل عام، فإن الأوضاع الإنسانية والاجتماعية للمدافعين/ات والمنظمات في المنفى، حرجة للغاية، خاصة، بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في دول اللجوء. وتجدر الإشارة هنا، أنّه غالباً ما تتأثر أوضاع المدافعين/ات بالموقف السياسي للبلاد التي يعيشون فيها، من بالصراع في السودان، هذا، بالإضافة إلى السياسات المقيّدة للغاية، ضد النشاط الحقوقي، في بلدان المنفى.
4. من أهم الملاحظات البارزة، العدد الكبير للمدافعين/ات الذين يعانون/يُعانين من الصدمات النفسية، والذي كان من الواضح أنه يرجع إلى تاريخ الانتهاكات، والظروف الضاغطة التي مروا/ مررن بها.
5. فقدت معظم منظمات حقوق الإنسان، والمدافعين/ات ممتلكاتهم/ن ومعداتهم/ن في السودان، أو في طريقهم/ن إلى المنفى، مما أدى إلى فقدان التواصل.
6. التحدي المشترك للمدافعين/ات في بلدان المنفى، هو كيفية الحفاظ على حياتهم/ن ومواصلة عملهم/ن، وذلك، لأنّ معظمهم/ن يعيشون كلاجئين/ات حضريين/ات، وبالتالي يتعين عليهم/ن تغطية نفقات معيشتهم/ن في تلك البلدان، والتي غالباً ما تكون محدودية الفرص، هي السمة الرئيسية فيها.

8. التوصيات:

8-1 توصيات عامة:

1. الأولوية لحماية المدافعين/ات الذين ما زالوا داخل السودان، وخاصة في مناطق النزاع، وتسهيل الخروج الآمن لهم/ن.
2. يجب توفير آلية لدعم تحالف المدافعين/ات السودانيين في بلدان المنفى، عن طريق برامج الدعم، والمناصرة للحماية، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة، في دول مثل أثيوبيا، جنوب السودان، تشاد، ومصر.
3. تقديم الدعم، وبناء القدرات لمنظمات حقوق الإنسان السودانية، مثل تحالف المدافعين/ات السودانيين لتمكينها من وضع استراتيجيات، وخطط للتعافي، واستئناف أنشطتها.

8-2 توصيات محددة:

1. توفير التدريب على قضايا مُحدّدة، مثل الحماية، المناصرة، إمكانية الحصول على الوضع القانوني كلاجئين/ات، والأمن الرقمي، والشخصي، والتدريب التقني الحديث للرصد والتوثيق، وتأمين فرص التمويل للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، في المنفى.
2. تقديم الدعم النفسي والعلاجي للمدافعين/ات، ونشطاء وناشطات المجتمع المدني السودانيين، في بلدان المنفى.
3. إنشاء آلية للرصد، والتسجيل، لدعم منظمات حقوق الإنسان في المنفى.

9. خاتمة:

خُصِّصت هذه الدراسة، بشكل أساسي، لفهم أوضاع المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في السودان، وبلدان المنفى، بعد حرب 15 أبريل. لتحقيق هذا الهدف، تم إجراء 50 مقابلة شخصية، ببلدان الجوار في 6 دول، بالإضافة إلى 4 مجموعات نقاش مكثف، بالاضافة إلى جلستين مُراجعة وتدقيق، والإجازة. خلُص البحث إلى أن المدافعين/ات، ومنظمات المجتمع المدني، تواجه تهديدات وتحدِّيات خطيرة، داخل السودان، أو في الـ 6 دول المجاورة في المنفى. الوضع داخل السودان أسوأ للغاية، فقد تعرضوا لانتهاكات خطيرة، يمكن أن تصل إلى التصفية الجسدية، بناءاً على مزاعم مختلفة، مثل عمليات الاتهام، بدعم جانب أحد من الأطراف المتحاربة. ومع توسُّع الحرب، فإن المخرج أمام المدافعين/ات – وخاصة أولئك الذين ما زالوا يعيشون في مناطق النزاع – يتضاءل، بشكل متزايد، وتتقلّص فرصهم/ن في البقاء على قيد الحياة.

يختلف وضع المدافعين/ات في بلدان المنفى، من بلدٍ إلى آخر. شرق أفريقيا بشكل عام أقلّ من حيث التحدِّيات، في سبيل العيش، مع مساحة جيدة نسبيّاً، للمنظمات السودانية، والمدافعين/ات في العمل. ولم تُرصد انتهاكات خطيرة، بنفس القدر في مناطق أخري.

أما في مصر، وإثيوبيا، وتشاد، يتعرّض المدافعين/ات، والمنظمات، لأوضاع محفوفة بالمخاطر، كما هو الحال في تشاد، وإثيوبيا، حيث يقيم العديد منهم/ن في معسكرات اللاجئين. وينصب اهتمام المدافعين/ات في هذه المعسكرات، بتداعيات الوضع الأمني المتوتر. في مصر، يتعرضون/ يتعرضن لخطر الترحيل، والتسليم إلى السلطات السودانية.

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإن المدافعين/ات السودانيين/ات، في حوجةٍ ماسة، إلى التضامن، والمناصرة العاجلة، من أجل الحماية، والدعم. وتُناشد الدراسة، جميع المنظمات على المستويين الدولي، والإقليمي، إلى زيادة الدعم، والاهتمام للتصدي للانتهاكات التي يتعرض لها المدافعين/ات السودانيين/ات، وإسماع أصواتهم/ن على المنصات العالمية.

10. قائمة المراجع:

1. سكاي نيوز، (2024/02/11). "حرب السودان تكشف عن 130 ألف ضحية".

2. دبنقا (2023/12/07). "وزير الأمن الأمريكي بلينكن: القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مذنبتان بارتكاب جرائم حرب "مروعة" في السودان".

3. توبين ، جي ، (2024/09/06). "الحرب الأهلية في السودان: هل هناك طريق للسلام". مكتبة مجلس اللوردات. برلمان المملكة المتحدة.

4. IHRDA (23 أكتوبر 2024). "بيان IHRDA حول حالة حقوق الإنسان في السودان".

5. منظمة العفو الدولية (2023). تقرير السودان.

6. هيومن رايتس ووتش ، (10 نوفمبر 2024). "إثيوبيا: القتال والانتهاكات يعرضان اللاجئين السودانيين للخطر".

7. هيومن رايتس ووتش، (19 يونيو 2024). "مصر: يجب على السلطات وضع حد لحملة الاعتقالات الجماعية والإعادة القسرية للاجئين السودانيين"

8. أكشن لا فايم، (13 سبتمبر 2024). "اللاجئون في تشاد: الضحايا المنسيون لأزمة السودان".

9. المجلس النرويجي للاجئين ، (14 فبراير 2024). "لقد تم نسيان الناجين من الحرب الوحشية في السودان".

Human Rights House
Block 15, Plot 1853, John Kiyingi Road Nsambya
P.O Box 11027, Kampala, Uganda
@SudanDefenders
info@sudandefenders.org